منشورات

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية
CMERJES

التنمية الاقتصادية المستدامة
وانعكاساتها السوسيو اقتصادية مع الأقاليم

مؤلف جماعي

تقديم:
د. سعدبوه الركاد
رئيس وحدة البحث للاقتصاد الكلي للنمو والتنمية

التأطير والتنسيق العلمي:
د. محمد الداه عبدالقادر
رئيس المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية
CEGODET

Hanns Seidel Stiftung

الطبعة الأولى 2023

التنمية الاقتصادية المستدامة وانعكاساتها السوسيو اقتصادية مع الأقاليم
Le Développement Economique Durable et ses effets socio-économiques sur les Territoires

2023

Publications

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية
CMERJES

Le Développement Economique Durable
et ses effets socio-économiques sur les Territoires

Ouvrage collectif

Encadrement et coordination scientifique :
Pr Mohamed Dah Abdelkader
Président CMERJES

Preface :
Dr Saad Bouh Reghad
Président URMCD

مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية
CEGODET

Hanns Seidel Stiftung

1ère Edition 2023

ISBN : 978-2-37700-360-0

عنوان الكتاب التنمية الاقتصادية المستدامة
و انعكاساتها السوسيو اقتصادية والمجالية

تنسيق د. محمد الداه عبد القادر

الطبعة الأولى 2023

منشورات المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

http://www.cmerjes.mr cmerjes@gmail.com

الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الموريتانية 2022 /2590

رمدك ISBN :978-2-37700-360- 0

سحب PRINT PLUS
Tél: +222 22 29 03 36 / 36 60 47 37
e-mail: printplus.mr@gmail.com

ISBN :978-2-37700-360- 0

الآراء الواردة في هذا المؤلف هي آراء شخصية لكتابها .

اللجنة العلمية

الدكتور مختار فال محمدو	جامعة نواكشوط	الدكتور الشيخ سعد بوه كمرا	جامعة نواكشوط
د.علي مصطفى	جامعة قرطاج تونس	الدكتور سيدي محمد سيد أب	جامعة نواكشوط
د.عالي فال	جامعة نواكشوط	الدكتورة سلوى فوزي الدغيلي	جامعة بنغازي ليبيا
د.أحمد حضراني	جامعة المولى إسماعيل المغرب	الدكتور أحمد أجعون	جامعة ابن طفيل بالقنيطرة. المغرب
الدكتور عمار بوضياف	جامعة العربي تبسي.الجزائر	الدكتور مصطفى	جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر
الدكتور مهداوي عبد القادر	جامعة أحمد دراية أدرار.الجزائر	د.بوحنية قوي	جامعة ورقلة الجزائر
الدكتور أفت إبراهيم فودة	جامعة القاهرة مصر	د. محمدن نكرش	جامعة نواكشوط
الدكتور إبراهيم البرتاجي	جامعة قرطاج تونس	الدكتور أحمد مالكي	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب
الدكتور أناس المشيشي	جامعة سيدي محمد بن عبدالله فاس المغرب	دة. بنقاسم حنان	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب
الدكتور النان ولد المامي	جامعة نواكشوط	الدكتور السالم ولد سيدي عبد الله،	جامعة نواكشوط
الدكتور حفيظ يونسي	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب	الدكتور خيري محمد عمر	جامعة سكاريا تركيا

الدكتور محمد المختار مليل	جامعة نواكشوط	الدكتور محمد ميمين عبد الدائم	جامعة نواكشوط
الدكتور عبد العالي ماكوري	جامعة ابن زهر أغادير المغرب	الدكتور الحسن ولد ماء العينين	جامعة نواكشوط
الدكتور عبد العالي حاحة	جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر	الدكتور محمد أحيد إسلم	جامعة نواكشوط
الدكتور حسن صحيب ،	جامعة القاضي عياض مراكش المغرب	الدكتور محمد الداه عبد القادر	جامعة نواكشوط
الدكتور محمد بنشقارة	جامعة المولى إسماعيل لمغرب	الدكتور محمد الأمين عمي	جامعة نواكشوط
الدكتور كمال دريد	جامعة العربي بن امهيدي أم البواقي الجزائر	الدكتور الشيخ عبد الله أحمد باب	جامعة نواكشوط
الدكتور جردان إدريس	جامعة عبد المالك السعدي طنجة المغرب	الدكتور عبدي محمد محمود	جامعة نواكشوط
الدكتور المحجوب الدربالي	الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية المغرب	د. جواد رباع	كلية الحقوق آيت ملول جامعة ابن زهر أغادير المغرب
دة.عيتان لميس سعيدان	كليّة العلوم القانونيّة والإقتصاديّة والتصرّف بجندوبة ،جامعة جندوبة.تونس	الدكتور غيتاوي عبد القادر	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر
الدكتور آية عباس	كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس جامعة قرطاج تونس	شريفة كلاع	كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3.

الدكتور نبيل ونوغي	المركز الجامعي سي الحواس بريكة الجزائر	الدكتور محمد أمين أوكيل	جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية الجزائر
الدكتور سليم عبد صالح الدليمي	كلية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مصر	أ.د. مخلد ارخيص سالم الطراونه	كلية الحقوق جامعة مؤتة .الاردن
Nicola ROMANA	Université de Palerme (Italie)		

سياسات تحقيق التنمية المستدامة في موريتانيا

الدكتور محمد المختار ولد بلاتي
متعاون مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية
جامعة نواكشوط العصرية

مقدمـــــــــة:

تمثل التنمية المستدامة مقاربة جديدة لمواجهة الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد، مما ينذر بالتدهور البيئي وحرمان الأجيال المقبلة من حقها في الموارد الطبيعية وفي العيش الكريم.

كما أنها تشكل مقاربة لتحقيق التنمية المتوازنة، ومواجهة الأخطار البيئية التي تسببت في الاحتباس الحراري والجفاف والتصحر واتساع ثقوب الغلاف الجوي وانقرا ض بعض الكائنات الحية، وتدهور التربة، وتصاعد معدلات التلوث وتزايد النفايات.

ولقد شكلت التنمية المستدامة رؤية شاملة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، فلم تعد التنمية الاقتصادية تعني ضرورة الإضرار بالبيئة من خلال استنزف الموارد الطبيعية، كما أنّ حماية البيئة لم تعد مانعا من تحقيق التنمية الاقتصادية، وهكذا فإن مفهوم التنمية المستدامة، شكل أساسا للتوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، يأخذ في الاعتبار الضرورات التنموية الآنية والمستقبلية لحماية حقوق الأجيال المقبلة وضمان بقاء كوكب الأرض صالحا للحياة.

في موريتانيا، تم تبني سياسات لتحقيق واستيعاب حقائق التنمية المستدامة، ولعل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها موريتانيا - منذ منتصف الثمانينات حتى الآن- خير دليل على التوجه نحو التنمية المستدامة، حيث تضمنت هذه السياسات برامج للإصلاح الاقتصادي، ومحاربة الفقر، وتعميم التعليم، ومحو الأمية، في إطار استراتيجية شاملة لتحقيق تنمية مستدامة، كما تم تبني سياسة تشريعية لحماية البيئة والموارد الطبيعية، وهي السياسة التي عكستها خاصة مدونة المياه وقانون الغابات ومدونة المعادن. وأخيرا تم تبني مبدأ حماية البيئة على مستوى الدستور.

إشكالية البحث:

هناك إجماع بين المنظرين على أنّ التنمية المستدامة تتضمن أبعادا اقتصادية واجتماعية وبيئية، وبالتالي فإنها تقتضي توظيف العديد من الوسائل لتحقيقها، وعلى سبيل المثال فإنّ التنمية المستدامة، لا تقتصر على عقلنة استخدام الموارد الطبيعية لحماية البيئة ولكنها، تشمل تحسين المستوى المعيشي ومحاربة الفقر وتعميم التعليم والمشاركة السياسية، من أجل إشراك المواطنين في تدبير شؤونهم والمساهمة في القرارات التي تخصهم، وهذا ما يطرح إشكالا بالنسبة لموريتانيا يتعلق بطبيعة السياسات التي تتبعها في هذا المجال، فهل أنّ تطبيق التنمية المستدامة في موريتانيا يتم وفق الرؤية العالمية أم أنه يتم بشكل مجتزإ ومنقوص أو حتى مشوه ؟

فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أنّ التنمية المستدامة، تمثل خيارا استراتيجيا بالنسبة لموريتانيا؛ سيمكن على المدى المتوسط والطويل من تحقيق نتائج ملموسة، تسهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتحول دون حدوث تدهور بيئي خطير.

أنّ تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة، يستلزم التداخل بين أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية لتحقيق نمو متوازن ومنصف وعادل، يحقق حاجيات الأجيال الحاضرة دون أن يقضي على حقوق وتطلعات الأجيال المقبلة.

أنّ تبني موريتانيا لسياسة التنمية المستدامة هو خيار يظهر في السياسة التشريعية وفي الإصلاحات الاقتصادية وعلى مستوى الممارسة السياسية التي تقوم على المشاركة السياسية الموسعة.

تطبيق موريتانيا لاستراتيجية التنمية المستدامة، يبقى ناقصا بسبب ضعف الحكم الرشيد الذي هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

المنهجية:

ستتم هذه الدراسة وفق منهج تحليلي مقارن، يأخذ في الحسبان الجوانب الاقتصادية والبيئية والتشريعية للتنمية المستدامة، كما سنعتمد المنهج الوصفي لتوضيح السياسات لمتبعة لتحقيق التنمية المستدامة.

وإنّ الإجابة على الإشكالية التي سبق طرحها يقتضي فهم ماهية التنمية المستدامة (المحور الأول) قبل التطرق إلى آليات تحقيق التنمية المستدامة في موريتانيا (المحور الثاني)

المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة

تشير التقارير الاقتصادية دائما إلى أنّ دول العالم تعاني مشكلة اقتصادية، تتمثل في التناقض بين الحاجيات المادية اللامحدودة، وبين الموارد الاقتصادية المحدودة والقابلة للنفاد، وبالي فإنّ هذا التناقض قد يدفع في اتجاه استنزاف الموارد الطبيعية بشكل مفرط، خاصة في ظل أزمة القيم والأخلاق العالمية، التي يعكسها التفاوت الاقتصادي الواضح بين الشمال والجنوب وغياب العدالة الاجتماعية والعمل المشترك على المستوى العالمي.

ولقد شكلت التنمية المستدامة المقاربة المثلى لحل هذه الإشكالات، لكن رغم شيوع مفهوم التنمية المستدامة على المستويين العالمي والوطني، وتعدد تعريفاتها التي تصل إلى الستين تعريفا، فإنّ هذا المفهوم لايزال بحاجة إلى قدر من الوضوح لإزالة اللبس بشأنه. ذلك أنّ التنمية المستدامة، تقوم على العديد من الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وبقدر ما يؤخذ واحد من هذه الأبعاد في الاعتبار إلا وكان هناك تعريف خاص للتنمية المستدامة. وتبقى الخاصيات الأساسية للتنمية المستدامة، هي حماية البيئة والسعي إلى استمرار التنمية وانتقال التصرف في الموارد الطبيعية من جيل إلى آخر، وهو ما يتطلب اكتشاف مصادر جديدة ونظيفة

للطاقة وأجهزة وتقنيات ومصانع ووسائط صديقة للبيئة وأساليب لتحويل المخرجات الزائدة والنفايات إلى عوائد مرة أخرى[1].

وبشكل عام، فإنّ التنمية المستدام قد تدرس من منطلقات مختلفة، فالبعض يعتبرها رؤية أخلاقية، بينما ينظر إليها آخرون كنموذج تنموي أو آلية لتلافي المخاطر المحدقة بالبيئة. وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على التوعية والتخطيط لاستغلال الموارد بشكل أفضل[2]. ولتحديد ماهية التنمية المستدامة سنتطرق إلى تعريفها (أولا) وأبعادها (ثانيا).

أولا: تعريف التمية المستدامة

طرح مفهوم التنمية المستدامة من طرف رئيسة الوزراء النرويجية السابقة بريتلاند Brundtland عام 1987 في تقريرها عن البيئة والتنمية المسمى "مستقبلنا المشترك"، ومنذ ذلك التاريخ أصبح مفهوم التنمية المستدامة متداولا في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمفهوم شامل وبديل للتنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي.

لكن الاهتمام بالتنمية المستدامة، تزايد منذ التسعينات من أجل معالجة الاختلالات التي نشأت عن المقاربات التنموية التقليدية، ومن أجل تحقيق العدالة في توزيع الثروات بين مختلف الأجيال. ولئن كانت التنمية المستدامة

[1] عامر خضير الكبيسي وآخرون، دراسات حول التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر،2015، ص17-18.

[2] إلهام شيلي، استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية - دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013، ص65.

بأبعادها المختلفة توحي بحماية البيئة وتحقيق الإنصاف بين الأجيال من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإنّ العديد من الدراسات تشير إلى الطبيعة الإشكالية لمفهوم التنمية المستدامة[3].

ولأول مرة تم تعريف للتنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 وجاء فيه أنّ التنمية المستدامة هي: " تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[4].

وقريبا من هذا التعريف، نجد قاموس ويبستر Webster يعرف التنمية المستدامة بأنها :" تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها كليا أو جزئيا، أي ضرورة ترشيد استخدامها"[5].

أما تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1986 فقد أشار إلى أنّ التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد".

ولتحليل هذه التعريفات لابد من الإشارة إلى أن التنمية بمفهومها التقليدي هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة إضافة إلى

[3] معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجا)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد – جامعة دمشق، 2015،ص 42

[4] إهام شيلي، المرجع السابق، ص 66

[5] نفس المرجع

إحداث تغيير وتطور في البنيات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[6].

أمّا الاستدامة فإنها تعني التصرف في الموارد الطبيعية بشكل عقلاني، يضمن للأجيال القادمة إمكانية استغلال هذه الموارد لتلبية حاجياتهم، ويضمن من جهة أخرى حماية التوازن البيئي. لكن لابد من ملاحظة أن التنمية المستدامة قد يختلف مفهومها من بلد إلى آخر، فهي تعني بالنسبة للدول الصناعية التقليل من الانبعاثات المدمرة للبيئية، في حين أنها تتجه أكثر في الدول الفقيرة إلى محاربة الفقر وتعميم التعليم.

وأيا كان الاختلاف في أولويات الدول، فإنّ مفهوم التنمية المستدامة، يشير إلى عملية معقدة وواعية على المدى الطويل تكون شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية ترتكز على حماية التوازن البيئي من خلال تجنب دمار الموارد الطبيعية ومحاولة تطوير الموارد البشرية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة[7].

وبرؤية أخرى يمكن اعتبار التنمية المستدامة تطور حضاري شامل غايته الارتقاء بالمجتمعات البشرية اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وثقافيا من خلال توظيف جميع الموارد الاقتصادية والبشرية من أجل مصلحة الجميع.

[6] الود حبيب وبلادة حنان، التنمية المستدامة: صورة للارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الوادي، العدد السابع جويلية 2014، ص 191.

[7] علياء سهيل نجم النجار، التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق المشاكل والحلول، مجلة كلية الكوت،، المجلد الأول- العدد4، السنة 2017،ص 4.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

إنّ التنمية المستدامة هي عملية متكاملة لا تقتصر على مراعاة الجوانب البيئية فحسب، ولكنها تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يتصرف فيها بشكل تكاملي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فإن دراسة أبعاد التنمية المستدامة، تقتضي النظر في البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي.

أ) البعد البيئي:

يقوم البعد البئي للتنمية المستدامة على محاولة تحقيق الرفاه الاقتصادي للأجيال الحاضرة وتوفير الظروف الملائمة لرفاه أجيال المستقبل مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث واستغلالها بشكل عقلاني لتوفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار.

ويركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك الذي قد يؤدي إلى التدهور البيئي[8]. ذلك أنّ التنمية المستدامة، تمثل ردة فعل على التنمية الاقتصادية التي تقوم على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية دون مراعاة الآثار البيئية، وبالتالي فإنّ العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة هي علاقة وطيدة. ويمكن تلخيص جوانب البعد البيئي للتنمية المستدامة في عدم إتلاف التربة عن طريق استخدام المبيدات، والحفاظ على الغطاء النباتي،

[8] سليمان محمد وبايزيد علي، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية ،مخبر التنمية لمحلية المستدامة- جامعة المدية، العدد03جوان 2015، ص176.

والعمل على صيانة المياه واستخدامها دون إسراف، وتحسين كفاءة شبكات الأنواع، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري، وتحقيق استغلال رشيد للموارد الطبيعية[9].

ب) البعد الاقتصادي:

يشير الاقتصاديون إلى أن النظام الاقتصادي المستدام هو الذي يؤمن بشكل مستمر إنتاج السلع والخدمات مع الحفاظ على التوازن الاقتصادي ومنع حدوث اختلالات اجتماعية ناجمة عن السياسات الاقتصادية[10].

ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يفترض البعد الاقتصادي إيقاف استنزاف الموارد الطبيعية وتحميل الدول الصناعية مسؤولية التلوث البيئي ومعالجته[11].

ج) البعد الاجتماعي

إنّ التنمية المستدامة تقوم في بعدها الاجتماعي على مواجهة الفقر والبطالة والتخلف الاقتصادي، كما تسعى إلى القضاء على الفوارق الاجتماعية بين الرجل والمرأة والتي تحد من حقوق هذه الأخيرة، وكذلك تضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء. وبكلمة واحدة، تسعى التنمية المستدامة في بعدها

[9] إلهام شيلي، ص71-72.

[10] سليمان محمد وبايزيد علي، مرجع سابق، ص176.

[11] إلهام شيلي، مرجع سابق، ص71.

الاجتماعي إلى تحقيق عدالة اجتماعية واسعة النطاق مؤسسة على تثبيت النمو الديمغرافي وتأمين الصحة والتعليم والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات[12].

وتشير بعض الدراسات إلى أنّ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، يساهم في تقوية التماسك الاجتماعي الامر الذي يقلل من الجريمة ويحد من الصراعات الاجتماعية ويعزز الثقة بين الأفراد، كما يخلق فرصا لتحسين التفاعل الاجتماعي عن طريق الشبكات الاجتماعية والمشاركة الجماعية في استقرار المجتمع والسلام والأمن[13].

د) البعد التكنولوجي:

تمثل التكنولوجيا اليوم أمل الإنسانية في كب الرهانات وتذليل العقبات البيئية والاقتصادية، ومن هذا المنطلق فإن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، يمكن تحقيقه من خلال الأخذ بالتكنولوجيا النوعية وسن تشريعات زاجرة والعمل من خلال التكنولوجيا على الحد من انبعاث الغازات الضارة وحماية طبقة الأوزون.

وانطلاقا من البعد التكنولوجي عرف البعض التنمية المستدامة بأنها: " استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في أعداد السكان"[14].

[12] إلهام شيلي، مرجع سابق، ص71.

[13] معتصم محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 57.

[14] معتصم محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص44-45

المحور الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة في موريتانيا

تمثل التّنمية المستدامة خيارا استراتيجيا في موريتانيا، نظرا إلى هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحاجة للتنمية. ومن جهة أخرى تعدد الموارد الطبيعية في موريتانيا (الصيد، المعادن، الزراعة، الثروة الحيوانية، الغاز والبترول)، وبالتالي فإن استغلال هذه الموارد يستوجب العقلانية والاستدامة حفاظا على التوازن بين الحاضر والمستقبل وبين حقوق الأجيال المتعاقبة في التنمية والعيش الكريم، وحمن أجل حماية التوازن البيئي وعدم الاستغلال المفرط للثروات.

ولقد اتخذت موريتانيا مجموعة من القرارات والعديد من التشريعات لتفعيل التنمية المستدامة، كما قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تحتوي أبعاد التنمية المستدامة، وعلى سبيل المثال فقدتم سن تشريعات لحماية الغابات ومدونة معدنية تنظم استغلال المعادن، ومدونة للصيد البحري ومدونة للمياه...إلخ، كما تم إنشاء قطاعات وزارية خاصة بحماية البيئة والتنمية المستدامة. وأخيرا وعلى مستوى الدستور تم إقرار التنمية المستدامة من خلال الاعتراف بها كحق طبيعي لجميع المواطنين[15].

في هذا المحور سنتناول الإصلاحات الاقتصادية التي استوعبت أبعاد التنمية المستدامة (أولا)، قبل التطرق للجهود المبذولة لحماية البيئة(ثانيا)، وأخيرا

[15] حيث نصت الفقرة الثانية من المادة 19 جديدة من دستور 1991 على: "يتمتع المواطنون بنفس الحقوق ونفس الواجبات تجاه الأمة. ويساهمون سوية في بناء الوطن ولهم الحق وفقا لنفس الظروف في التنمية المستدامة وفي بيئة متوازنة تحترم الصحة"

سنتعرض لسياسة توسيع المشاركة وحرية الرأي كآليات لتوعية المواطنين ولتعزيز لتنمية المستدام (ثالثا).

أولا: استيعاب الإصلاحات الاقتصادية لقضايا التنمية المستدامة

في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، تبنت موريتانيا مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية على فترات مختلفة يتعلق الأمر ب:

- استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية 1994-2001.
- استراتيجية محاربة الفقر للفترة 2001- 2004
- استراتيجية محاربة الفقر للفترة 2006-2010
- استراتيجية محاربة الفقر للفترة2011- 2015

وإذا قارنا أهداف هذه الاستراتيجيات بإعلان أهداف الألفية الثالثة للتنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2000، نجد أنها استوعبت أهم مضامين التنمية المستدامة التي تتعلق بالقضاء على الفقر والجوع وتعميم التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين.

أ- سياسة محاربة الفقر

تمثل استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية 1994-2001 المرحلة الأولى للسياسة الموريتانية لمحاربة الفقر، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليص نسب الفقر، خاصة في الوسط الريفي الذي تتواجد فيه نسبة 77% من الفقراء، وتضع الاستراتيجية على رأس أولوياتها قضايا التعليم والصحة

والمياه النقية، وذلك لدور هذه الخدمات في مكافحة الفقر. وخلافا للتوقعات، وكما لاحظ أحد الباحثين، فإن نسبة الفقر بقيت في حدود 50% مما يعني فشل "الخطة في تحقيق هدفها الرئيسي وهو محاربة الفقر"[16]

أما الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2001 إلى 2010، فيندرج في إطار الاستجابة لشروط البنك وصندوق النقد الدوليين لاستفادة الدول الأكثر فقرا من تخفيض الديون[17]. ورغم سقف طموحه العالي بخفض نسب الفقر إلى حدود 38% وتخفيض نسبة الفقر المدقع إلى 21% مع نهاية البرنامج، فإنه لم يصل إلى النتائج المرجوة، فقبل نهاية البرنامج بأقل من سنتين، أشار البعض إلى أن البرنامج لم يفلح في تحقيق أهدافه[18]، لكن رغم ذلك ساهمت هذه الاستراتيجية في تحسين ظروف معيشة المستهدفين وانخفاض نسب الفقر من 51% عام 2000 إلى 46.7 عام 2004، هذه النسبة انخفضت عام 2008 إلى 42% أي بمعدل 5 نقاط إلا أنّ هذا الانخفاض يبقى دون الهدف المرسوم للخطة (35%) في أفق 2010 بفارق 7نقاط[19].

وأخيرا فإنّ استراتيجية محاربة الفقر في حلقتها الأخيرة 2011-2015، ساهمت في تقليص محدود لنسب الفقر، إذ يشير أحد الباحثين إلى أن المسح الذي

---

[16] خطاري ولد أحمد بيه، سياسات محاربة الفقر في موريتانيا، مشاركة مقدمة أمام الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8- 9 ديسمبر 2014، مقال غير منشور.

[17] محمد محمود ولد محمد، الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا،(دراسة تقويمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفقر خلال الفترة 1985-2010،المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد 20 يونيو 2013،ص159

[18] نفس المرجع، ص 160.

[19] يحيى ولد محمد محمود ولد جدو، الفقر وفعالية سياسات محاربته في موريتانيا: الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر نموذجا، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد25/2018، ص98 و100.

أجري عام2014 حول ظروف معيشة الأسر، أثبت أنّ نسب الفقر على المستوى الوطني تراجعت من 42% عام 2008 إلى نسبة31% عام 2014، وهي نسبة تقل عن الهدف المرسوم لتراجع الفقر 28% في أفق2015. في حين تراجع الفقر المدقع على المستوى الوطني بفعل هذه الاستراتيجية من 25.9% عام 2008 إلى 16.6% سنة 2014[20].

وبشكل عام فإنّ موريتانيا كانت من أوائل الدول النامية التي تبنت سياسات لمحاربة الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولئن تراجعت معدلات الفقر طيلة الخمسة عشر سنة التي طبقت فيها استراتيجيات محاربة الفقر، فإنّ هذه الاستراتيجيات لم تصل أبدا لأهدافها، وربما يعود ذلك إلى عدم ملاءمتها لأوضاع المستهدفين وخاصة استشراء الفساد في هذه البرامج.

ب- تعميم التعليم ومحو الأمية:

تقوم التنمية المستدامة في جزء كبير منها على الموارد البشرية، حيث ثبتت محورية الإنسان في عملية التنمية وذلك لدور التعليم ومحو الأمية في تثقيف المواطنين وإشراكهم في فهم وتدبير الشأن العام. ومن هذا المنطلق فإن الاستراتيجيات الاقتصادية التي طبقتها موريتانيا، كانت تتضمن عناية خاصة بالتعليم باعتباره رهانا لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر.

وقد تضمنت الوثائق الإطارية للسياسة الاقتصادية خططا ترمي إلى زيادة معدلات التمدرس بشكل متوازن يقضي على الفوارق بين المدن الكبرى

[20] نفس المرجع، ص104.

والأرياف من جهة، وبين الإناث والذكور من جهة أخرى والوصول بمعدلات التمدرس إلى 82% في أفق عام 1997 و100% في أفق سنة 2000، كما تضمنت الوثائق الإطارية بشكل خاص خططا لتحسين نوعية التعليم في كافة المستويات من التعليم الابتدائي وصولا إلى التعليم العالي مع اهتمام خاص بالتعليم المهني طبقا لمتطلبات السوق[21].

وبشكل خاص -ومن أجل تعزيز الموارد-البشرية ركز الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لعام 2015/2011 على تصحيح الاختلالات على مستويات عدة، حيث استهدف تعميم التعليم الأساسي بشكل كامل للأطفال الموريتانيين، وتوسيع طاقات استيعاب التعليم الثانوي وملاءمته مع متطلبات التعليم العالي، هذا فضلا عن إعادة هيكلة التعليم العالي والرفع من جودته وتنويع العرض وتحسين جدوائيته بالنسبة للتكوين المهني[22].

علاوة على ذلك، ووعيا من الحكومة الموريتانية بخطورة الأمية على المستوى الفردي والتنموي، عملت الدولة الموريتانية على اتباع سياسة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تم بموجبها إنشاء في مرحلة أولى إنشاء كتابة دولة لمحو الأمية عام 1987 ولاحقا إنشاء دور للكتاب على مستوى الولايات، وتزويدها بالكتب من أجل تحسين المستوى المعرفي للكبار لتمكينهم من المشاركة

[21] الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة بوبكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص236.

[22] نفس المرجع، ص238.

الفاعلة والنشطة في الحياة الاقتصادية وتعميق مستوى الوعي لديهم بالقضايا الوطنية، وتم التركيز على محو الأمية بوصفه رهانا واعدا للتنمية.

ثانيا: الاعتناء بحماية البيئة

يشير مفهوم البيئة إلى كل ما يحيط بالإنسان، وتشمل عناصر البيئة الأرض والهواء والماء وكل ما يحيط بالإنسان من الكائنات الحية وحتى الجمادات. والبيئة في الفكر المعاصر هي ذلك المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظوهر طبيعية يتأثر بها ويؤثر بها[23]، ويجمع الاقتصاديون على أنّ كلمة البيئة تعني في الوقت الحاضر: العناصر الطبيعية والحياتية التي تتواجد حول وعلى سطح وداخل الكرة الأرضية[24].

أما حماية البيئة فإنها أصبحت ضرورة تفرض نفسها ليس لمواجهة الأخطار البيئية حفاظا على صحة الإنسان، ولكن لتحقيق التنمية أيضا فالترابط بين التنمية والبيئة أصبح حقيقة أكثر من التعارض بينهما.

وفي موريتانيا يمثل الاعتناء بالبيئة أولوية لتحقيق تنمية المستدامة تقوم على استغلال عقلاني للثروات الطبيعية، ويجد هذا الاهتمام تفسيره في سببين الأول منهما أنّ موريتانيا ملتزمة بالمقاربات الأممية البيئية والاقتصادية القائمة على التنمية المستدامة، وثانيهما أن موريتانيا تمتلك ثروات طبيعية هائلة يمكن أن يؤدي استغلالها إلى إحداث أضرار بالبيئة، فاستخرجا الحديد

[23] مصطفى صالحح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبع الأولى 2002، ص15.

[24] يوسفات علي هاشم وبامة إبراهيم، مقاربات تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة في ظل المسؤولية عن حماية البيئة(دراسة حالة الجزائر)،المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد252018،ص111.

والنحاس والمعادن المشابهة لابد من مراعاة أثره على البيئة، وكذلك الحال بالنسبة للغاز الطبيعي خاصة المستخرج من المياه الإقليمية حفاظا على الثروة السمكية.

ولقد اتبعت موريتانيا مقاربة متعددة الأبعاد لحماية البيئة وربطها بالتنمية المستدامة، وتشمل هذه المقاربة الإجراءات القانونية والهياكل الإدارية واللجوء إلى الطاقة البديلة. بالنسبة للإجراءات القانونية تم سن تشريعات عديدة منها قانون البيئة ... وقانون المياه والمعاد ومدونة للصيد. وعلاوة على الجزاءات التي تتضمنها هذه القوانين بخصوص الاضرار بالبيئة، تضمنت مبادئ تقضي بتحمل الملوثين مسؤولية إصلاحات الوسط البئي، وتمويل الشركات لمشاريع تخدم حماية البيئة.

أما على مستوى الهياكل الإدارية المعنية بحماية البيئة، فقد أنشأت موريتانيا منذ التسعينات قطاعا وزاريا خاصا بالتنمية الريفية والبيئة، قبل أن تحل محله منذ 2006 كتابة الدولة للبيئة والتي تطورت حاليا إلى وزارة البيئة والتنمية المستدامة. إن دور هذه الوزارة هو حماية البيئة والموازنة بين حمايتها وبرامج التنمية لخلق تنمية مستدامة.

أخيرا وعلى مستوى البدائل، اتبعت موريتانيا في السنوات الأخيرة سياسة للاستفادة من الطاقة النظيفة خاصة منها الشمسية والرياحية، إذ تم بناء مشروع كبير للطاقة الشمسية بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وهناك مشروع لتعميم الإضاءة بالطاقة الشمسية في مناطق واسعة من البلاد.

ثالثا: تنبي سياسة لتوسيع قاعدة المشاركة وحرية الرأي

إن السياسة المتبعة في موريتانيا منذ التسعينات تقوم على توسيع قاعدة المشاركة السياسية(1)، وحماية حرية الرأي والتعبير(2)، وهي مسائل هامة لنشر الوعي وتحقيق تنمية مستدامة.

1. توسيع قاعدة المشاركة

إن العلاقة بين التنمية المستدامة والسياسة هي علاقة وطيدة، حتى أن مسائل البيئة والتنمية المستدامة أصبحت تمثل برنامجا لدى العديد من الأحزاب السياسية في أوروبا، كما أن قضايا البيئة أصبحت تفرض نفسها في النقاش العام في إطار التجاذبات السياسية مما حولها إلى قضية سياسة بامتياز.

وهذا ما يجعل مسألة المشاركة السياسية ضرورية لتحقيق تنمية مستدامة، نظرا للترابط بين الوعي والمشاركة وبين الاهتمام بقضايا الشأن العام التي من بينها مسألة البيئة والموازنة بينها وبين التنمية. وإذا كانت مسألة المشاركة السياسية محسومة بموجب المادة 2 من الدستور التي نصت على أن السيادة للشعب وهو مصدر كل سلطة. فإن القوانين الانتخابية قد أقرت وضعا خاصا لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية خاصة لفئة النساء التي كانت محرومة من المشاركة السياسية، حيث تم سن قانون يتعلق بتشجيع ولوج النساء للمأموريات الانتخابية[25]. وبموجب هذا القانون يجب إشراك

[25] وهو القانون رقم 008/2018 بتاريخ 12 ابريل 2018،الجريدة الرسمية رقم 1407 بتاريخ 28 فبراير 2018، 77

النساء في جميع المناصب الانتخابية سواء في الجمعية الوطنية أو في مستشاري المجالس الجهوية، وعلى مستوى الجمعية الوطنية فإن اللوائح المؤلفة من ثلاث مقاعد يجب أن تتضمن تكون في الرتبة الأولى أو الثانية أما الدوائر التي تضم أكثر من ثلاثة مرشحين فإنها تؤلف مناصفة بين الجنسين[26]. وبالنسبة للمجالس الجهوية فإن النساء يجب أن يمثلن في كل مجلس حسب عدد مستشاريه[27]، هذا فصلا عن تخصيص لائحة وطنية للنساء تضم عشرين امرأة ينتخبن لعصوية البرلمان. إن توسيع المشاركة على هذا النحو من شأنه ان يسهم في الوعي وتنشيط الاهتمام بالشأن العام، وهو ما يخدم تحقيق التنمية المستدامة.

2. تعزيز حرية الرأي والتعبير

تمثل حرية الرأي والتعبير أهم وسيلة للوصول للمعلومات وكشف الحقيقة. ومن ثم يمكن اعتبارها ضرورية لخلق تنمية مستدامة. وطبقا للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنّ حرية التعبير هي حق لكل إنسان ويشمل هذا الحق: حرية اعتناق الآراء والأفكار وتلقي ونقل المعلومات بأي وسيلة ودون اعتداد بالجغرافية، على هذا النحو تمثل حرية التعبير أساسا للاطلاع وكشف الحقائق بشأن أي موضوع، بل إنها تتجاوز ذلك إلى تغذية الروح البشرية التي تتطلب حرية الرأي والتعبير[28].

[26] المادة 1 جديدة من القانون 008/201

[27] المادة 2 من نفس القانون

[28] رودني أسمولا، حرية التعبير في مجتمع مفتوح، ترجمة كمال عبد الرؤوف، الجمعية المصرية لنشر المعرف والثقافة العالمية، القاهرة، ط أولى عربية، 1995، ص20.

وبالنسبة لموريتانيا، وعلى مستوى النصوص، فإن حرية التعبير والرأي مضمونة بموجب المادة10 من الدستور، وهو ما عكسته التشريعات المقررة في هذا الإطار خاصة منها قانون حرية الصحافة 2006/017 وقانون مجتمع المعلومت2016/006، كما أنها وعلى المستوى العملي تحظى باهتمام خاص إذ أنها محل احترام، حيث تعمل الصحافة دون مضايقات تذكر، كما أنه تم تحرير الفضاء السمعي البصري لفسح المجال أمام تعددية الرأي من خلال وسائل الإعلام الخاصة.

إن هذه التوجهات بوأت موريتانيا مكانة الصدارة في ما يخص حرية الصحافة، حتى أنها في السنوات الأخيرة حلت في الرتبة الأولى عربيا في هذا المجال، لكن كيف سينعكس هذا الأمر على تحقيق التنمية المستدامة؟

ربما يكون الارتباط بين حرية التعبير والتنمية المستدامة واضح من منطلق أن حرية التعبير هي وسيلة للإعلام والاستعلام، وبقدر ما تسمح بنقل المعلومات تسمح باكتسابها والبحث عنها، ووفقا لهذه الرؤية فإنها تسمح بالتفتيش حول قضايا البيئة والتنمية وكل الاختلالات التي قد تظهر في هذا الموضوع، لذلك اعتبرت الأستاذة آجانس كالامارد أن حرية التعبير بمثابة حجر الزاوية في منظومة حقوق الإنسان، باعتبارها حقا "تمكينيا" يسمح بالمطالبة بالحقوق الأخرى وباكتسابها، وأنها تسمح بمحاربة الفساد الذي لا يستشري إلا في البيئات المغلق التي لا يسمح فيها بحرية التعبير[29].

[29] آجنس كالامارد، حرية التعبير والازدراء الديني، لماذا لاتعد قوانين التجديف ردا مناسبا؟، مقال ضمن كتاب: الأديان وحرية التعبير .إشكالية التعبير في مجتمعات مختلفة مؤلف جماعي، تحرير رجب سعد، تقديم رضوان زيادة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان2007، ص 39 - 52، ص 40.

خاتمـــــة:

تمثل التنمية المستدامة خيارا استراتيجيا في موريتانيا تم تبيه منذ نهاية التسعينات، كما تم الربط بينه وبين حماية البيئة من خلال وزارة البيئة والتنمية المستدامة، وقد استوعبت جميع البرامج الاقتصادية الإصلاحية مقتضيات التنمية المستدامة خاصة منها محاربة الفقر وسياسة تعميم التعليم ومحو الأمية بالنسبة للكبار، غير أن هذه السياسات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة تعاني من التعثر ومحدودية النجاح للعديد من الأسباب من بينها الفساد وسوء التدبير ، كما أنها كانت سببا لتراكم الديون وضعف الاعتماد على الموارد الخاصة بموريتانيا.

وانطلاقا منذ لك فإننا نصوي بما يلي:

- الالتزام بنهج التنمية المستدامة من أجل حماية البيئة وحقوق الاجيال القادمة
- تحقيق الحكم الرشيد ومحاربة الفساد بشكل أكثر جدية وبدون انتقائية وبعيدا عن التسيس
- تعميق الإصلاحات المتعلقة بالتعليم كرافعة للتنمية